



مشروع "نيات" التابع لشركة الكازار

البلد:	مصر
رقم المشروع:	57099
قطاع الأعمال:	توليد الطاقة الكهربائية من الرياح
نوع الإخطار:	خاص
التصنيف البيئي:	الفئة "أ"
تاريخ الموافقة:	22 يوليو 2026
الحالة:	تمت مراجعة فكرة المشروع
تاريخ الإفصاح باللغة الإنجليزية:	

وصف المشروع

تقديم قرض ممتاز تصل قيمته إلى 100 مليون دولار أمريكي لصالح شركة نيات لطاقة الرياح ش.م.م. ("الجهة المقترضة")، وهي شركة ذات غرض خاص تؤول ملكيتها بالكامل إلى شركة الكازار إنبرجي بارتنرز 2 ("الكازار 2"، "الجهة الراعية") وتأسست في مصر لغرض تطوير وإنشاء وتشغيل محطة طاقة رياح تبلغ قدرتها 250 ميغاوات في رأس غارب بمصر ("المشروع"). ومن المقرر بيع الكهرباء الناتجة عن المشروع إلى الشركة المصرية لنقل الكهرباء، وهي متعهد شراء الطاقة بموجب اتفاق شراء طاقة طويل الأجل. ويحظى المشروع بتغطية لمخاطر الخسارة الأولى من برنامج الضمان عالي المعايير هاي-بار التابع للصندوق الأوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+). ويسهم هذا البرنامج في دعم الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في منطقة الجوار الأوروبي من خلال تعزيز الاستثمارات المستدامة المتعلقة بالتحول في مجال الطاقة.

أهداف المشروع

من المتوقع أن يضيف المشروع قدرة توليد خضراء تبلغ 250 ميغاوات إلى منظومة الكهرباء في مصر، والتي تهيمن عليها حالياً محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز، وذلك دعماً لانتقال البلاد نحو اقتصاد منخفض الكربون وتحقيق هدفها المتمثل في الوصول بنسبة الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج الطاقة بحلول عام 2030. ويصنف المشروع ضمن مشروعات التحول إلى الاقتصاد الأخضر بنسبة 100%، ومن المتوقع أن يسهم في خفض انبعاثات غازات الدفيئة. وجرى تطوير المشروع في إطار هدف الوصول إلى 10 جيغاوات من الطاقة المتجددة المحدد ضمن ركيزة الطاقة التي يقودها البنك في برنامج الترابط بين المياه والغذاء والطاقة ("نوفي").

أثر التحول

درجة أثر التحول المتوقع (ETI): 60

يستهدف المشروع تعزيز سمة التحول "أخضر" من خلال دعم إنشاء محطة رياح برية بقدرة مركبة إجمالية تبلغ 250 ميغاوات. علاوة على ذلك، حصل المشروع على تقييم إيجابي في إطار سمة التحول الثانوية "تنافسي"، إذ أنهما يسهمان في زيادة نسبة الطاقة المتجددة التي يولدها القطاع الخاص في مصر. وتزداد قيمة ذلك التأثير من خلال عودة الجهة الراعية إلى السوق المصري كجهة مطورة من القطاع الخاص بعد فترة طويلة من عدم تشغيل مشاريع في البلاد، مما يسهم في تعزيز وتوسيع مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء الذي لا يزال مملوكاً للدولة إلى حد كبير.

معلومات عن العميل

شركة نيات لطاقة الرياح ش.م.م.

الجهة المقترضة هي شركة ذات غرض خاص تأسست في مصر لغرض حصري هو تطوير وإنشاء وتشغيل المشروع. وسوف تخضع الجهة المقترضة لملكية وإدارة شركة ألكازار إنبرجي بارتنرز 2، وهي عبارة عن صندوق بنية تحتية مغلق يعمل بمثابة أداة استثمارية لصالح شركة ألكازار إنبرجي بارتنرز.

ملخص التمويل المقدم من البنك

100,000,000,00 دولار أمريكي

تقديم قرض ممتاز تصل قيمته إلى 100 مليون دولار أمريكي إلى شركة نيات لطاقة الرياح ش.م.م.، وهي شركة ذات غرض خاص تؤول ملكيتها بالكامل إلى شركة ألكازار إنبرجي بارتنرز 2، بهدف تطوير وإنشاء وتشغيل محطة طاقة رياح تبلغ قدرتها 250 ميغاوات في رأس غارب بمصر.

إجمالي تكلفة المشروع

321,000,000,00 دولار أمريكي

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

يقدم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ("البنك") تمويلًا غير متوفر في السوق من مصادر تجارية بشروط وأحكام معقولة، ولا سيما توفير فترة سماح أطول من متوسط السوق، وإتاحة التمويل بالعملة الأجنبية. وتُعد هذه العناصر ضرورية لهيكلة المشروع على نحو يضمن الجدوى الاقتصادية لتعريفه الكهرباء.

يمنح البنك الطمأنينة للعملاء والمستثمرين من خلال الحدّ من المخاطر غير المالية مثل المخاطر الوطنية، والمخاطر التنظيمية، ومخاطر المشروع، ومخاطر دورات الاقتصاد، والمخاطر السياسية.

الملخص البيئي والاجتماعي

يُصنف هذا المشروع ضمن الفئة "أ" وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. ويرتبط إنشاء وتشغيل محطتي الرياح بقدرة 250 ميغاوات (يُشار إلى كل منهما باسم "المشروع" واليهما مجتمعين باسم "المشروعين")، واللذين يقعان على أطراف مسار هجرة الطيور بالوادي المتصدع/ البحر الأحمر في خليج السويس وبالقرب من محطات رياح أخرى، بتأثيرات بيئية واجتماعية من المحتمل أن تكون كبيرة، بما في ذلك الآثار التراكمية. ولذلك، خضع المشروع لدراسة شاملة لتقييم الأثر البيئي والاجتماعي وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية للبنك لعام 2024، بما في ذلك الإفصاح والتشاور العام. وتمت متابعة إعداد دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي عن كُتب من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية وخضعت للمراجعة من جانب استشاري في إطار العناية الواجبة البيئية والاجتماعية الخارجية. وجرى الإفصاح عن مجموعة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، والتي تشمل الملخص غير الفني وخطة العمل البيئية والاجتماعية وخطة إشراك الأطراف

المعنية ودراسة تقييم الموائل الحرجة ودراسة تقييم التأثيرات التراكمية وخطة إدارة التنوع البيولوجي وخطة الإدارة والمتابعة البيئية والاجتماعية، على المواقع الإلكترونية للبنك والجهة الراعية بتاريخ 22 مايو 2026 لفترة مشاورات مدتها 60 يومًا قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة، وذلك بما يتماشى مع سياسة الوصول إلى المعلومات للبنك. وبدأت المشاورات العامة بشأن مجموعة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي في الربع الأول من عام 2026، وسوف تشمل جلسة استماع عامة في رأس غارب، والمقرر عقدها في يوليو 2026. وسيتم تحديث حزمة الإفصاح قبل عرضها على مجلس الإدارة لتضمين ملاحظات الأطراف المعنية. وتشمل مجموعة دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تقييمًا بيئيًا واجتماعيًا لخطي نقل هوائيين (خطوط نقل الكهرباء الهوائية والمرافق ذات الصلة بالمشروعين)، والذين سيقومان بربط المشروعين بمحطتي محولات كهربائية قريبتين. كما يجري إعداد دراسة للتقييم البيئي والاجتماعي الاستراتيجي وتقييم الأثر التراكمي لمنطقة خليج السويس بالتوازي مع تقييم المشروعين من جانب البنك، وقد التزمت شركة ألكازار إنيرجي بارتنز بالامتثال لتدابير الإدارة والتوصيات المنبثقة عن هذه الدراسة، بما في ذلك وضع حدود للوفيات إذا اقتضى الأمر.

تعد شركة "ألكازار إنيرجي بارتنز" أحد العملاء الحاليين للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتمتلك القدرة على مواءمة المشاريع مع متطلبات الأداء البيئي والاجتماعي للبنك، ولديها سجل إيجابي من الامتثال في المشاريع الحالية التي يمولها البنك. وتمتلك الجهة الراعية نظم إدارة بيئية واجتماعية قوية، بالإضافة إلى السياسات ذات الصلة على المستوى المؤسسي وإجراءات معيارية لتطوير المشاريع، بما في ذلك خطط الإدارة المعيارية. ومن المقرر وضع نظام شامل لإدارة الصحة والسلامة والمجتمع والبيئة للمشروعين، بما في ذلك إعداد خطط إدارة محددة تعمم على المقاولين والمقاولين من الباطن، وتعيين الكوادر المناسبة سواء على مستوى الجهة الراعية أو المقاولين من الباطن.

تتبنى الجهة الراعية سياسات وإجراءات مناسبة لإدارة شؤون العمل والعمال، بما في ذلك آلية لتلقي شكاوى وتظلمات العاملين، وسيتم اعتمادها ضمن المشروع. ستُعد خطة إدارة العمالة الخاصة بالمشروع بهدف إدارة العمالة التابعة للمقاولين وغيرها من العمالة بما يتوافق مع قوانين العمل ومطلب الأداء البيئي والاجتماعي رقم 2 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

سيوافق أي سكن مطلوب للعمال في إطار المشروع مع توجيهات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية لعام 2009. وسيتم إعداد خطط خاصة بالمشروع للصحة والسلامة المهنية والمجتمعية. مع إيلاء اهتمام خاص لتدفق العمالة، والعمل في ظروف الحرارة الشديدة، ومخاطر العنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي وتأثيرهما المحتمل على القوى العاملة والمجتمعات، إضافة إلى إدارة الحركة المرورية. مع الأخذ في الاعتبار أن أقرب تجمع سكاني يقع على بعد 8 كم من مواقع المشروع وأنه من المتوقع حدوث تفاعل محدود مع أنشطة المشروع. كما سيتم إنشاء لجنة للصحة والسلامة للمشروع، وتوفير قدرات بشرية كافية في مجال الصحة والسلامة بما يتماشى مع التشريعات الوطنية السارية ومطلب الأداء البيئي والاجتماعي رقم 4 للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. وتقع مواقع المشروع على أراضٍ صحراوية مملوكة للدولة، ولم يتم تحديد أي استخدامات للأراضي ضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وبالتالي لم يتم تفعيل مطلب الأداء البيئي والاجتماعي رقم 5.

أنشأت الجهة الراعية نظامًا لإدارة سلسلة الإمداد يتضمن مدونة سلوك للموردين وسياسات تحظر العمل القسري، كما توفر إجراءات لتحديد مخاطر الموردين المتعلقة بمكونات توربينات الرياح وإدارتها ومراقبتها. ويخضع جميع الموردين لفحوصات نزاهة نافية للجهالة تشمل الاعتبارات المتعلقة بحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى مراجعة السياسات المؤسسية للموردين. شمل تقييم سلسلة الإمداد الخاصة بالمشروع فحصًا للمخاطر المحتملة المرتبطة بالمكونات الأساسية لمورد توربينات الرياح.

تشير نتائج الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة إلى أن الانبعاثات الهوائية محدودة، وإنتاج مياه الصرف الصحي ضئيل، واستخدام المواد الخطرة طفيف. وسيتم إعداد خطط لإدارة النفايات ومياه الصرف الصحي من قبل المقاول قبل بدء أعمال الإنشاء، بما يضمن جمع النفايات في الوقت المناسب بواسطة مقاولين مرخصين، مع تحديد مناطق التخلص منها بشكل مبدئي. وبالنظر إلى بُعد المواقع عن التجمعات السكنية، لا يُتوقع حدوث تأثيرات كبيرة مرتبطة بالضوضاء أو ظاهرة الظلال المتقطعة.

حددت الدراسات الأساسية التي أجريت في أعوام 2021 و2022 و2025 و2026 عددًا من الطيور المصنفة كسمات التنوع

البيولوجي ذات الأولوية. ونظرًا لأن تقييم الأثر من خلال نمذجة الاصطدامات، بما في ذلك التأثيرات التراكمية، قد أظهر وجود مخاطر تتراوح بين متوسطة إلى مرتفعة للاصطدام على هذه الأنواع، فقد تضمنت خطة إدارة التنوع البيولوجي المُعدة كجزء من حزمة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي تطبيق بروتوكول الإيقاف عند الطلب مدعومًا بمراقبين بشريين، وبالتنسيق الوثيق مع مزارع الرياح المحيطة. ويُعتبر مستوى المخاطر المتبقية على هذه الأنواع بعد تطبيق إجراءات التخفيف منخفضًا. كما تم تحديد نوع من الزواحف تُعد من سمات التنوع البيولوجي ذات الأولوية في موقع المشروع، وسيتم تجنب التأثير علي هذه الأنواع أو نقلها. وتتضمن خطة إدارة التنوع البيولوجي إجراءات وتدابير مناسبة للتخفيف والإدارة والرصد، بما في ذلك رصد شامل لحالات النفوق بعد الإنشاء، يغطي التوربينات وخطوط النقل الهوائية والمرافق المرتبطة بها، وذلك بهدف تحديد الحاجة إلى اتخاذ أي إجراءات إضافية تضمن عدم حدوث خسارة صافية لهذه الأنواع، في حال تم رصد أي تأثير عليها أثناء مرحلتَي الإنشاء أو التشغيل. كما تتضمن الخطة مسوحات ما قبل الإنشاء وبروتوكول نقل للنوع الزاحف ذي الأولوية، ولا يُتوقع وجود أي مخاطر متبقية على هذا النوع. بالإضافة إلى ذلك، تم تفعيل مفهوم الموائل الحرجة لنوعين من الطيور نتيجة لتداخل موقع المشروع مع مكب نفايات يمتد على مساحة 1 كم داخل نطاق المشروع. وقد حددت الجهة الراعية، بالتعاون مع بلدية رأس غارب، حلولاً محتملة للإزالة الآمنة للنفايات، والتي يجب تنفيذها بالكامل قبل بدء التشغيل. وسيتم إعادة تقييم تحديد الموائل الحرجة بعد إغلاق مكب النفايات. كما سيقوم القائمين على المشروع بتركيب وصيانة مشتتات مسار طيران الطيور على خطوط النقل الهوائية المرتبطة بالمشروع.

ولم يتم تحديد أي آثار أثرية في الموقع، ومع ذلك سيتم تطبيق إجراء احترازي خاص بالاكشافات العرضية للتعامل مع أي اكتشافات أثرية غير متوقعة خلال مرحلة الإنشاء.

تُبأشر الجهة الراعية التواصل مع السلطات المحلية والمجتمعات المجاورة، كما ستقوم بتعيين مسؤول اتصال مجتمعي قبل بدء أعمال الإنشاء، يتولى مسؤولية تنفيذ خطة إشراك الأطراف المعنية وتلقي الشكاوى والتظلمات الخارجية طوال دورة حياة المشروع. وسيواصل المشروع التفاعل مع المجتمعات المحلية، بما في ذلك المجتمعات البدوية المرتبطة بالنطاق الأوسع للمنطقة، والتي لا تستخدم منطقة المشروع، وذلك فيما يتعلق بمنافع المشروع.

وقد تم الاتفاق على خطة العمل البيئية والاجتماعية الخاصة بالمشروع مع الجهة الراعية. وسيقوم البنك بمتابعة تنفيذ المشروع عن كثب من خلال التقارير البيئية والاجتماعية المقدمة من الجهة الراعية ومستشار البنك البيئي والاجتماعي للممولين، بالإضافة إلى زيارات ميدانية يقوم بها البنك للمشروع عند الضرورة.

التقييمات الخضراء

التوافق مع اتفاقية باريس

يتمشى المشروع مع أهداف اتفاق باريس للمناخ من حيث التخفيف والتكيف، وذلك استنادًا إلى تطبيق منهجية البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الخاصة بتقييم مواءمة الاستثمارات الممولة مباشرة مع اتفاق باريس.

يتمشى المشروع مع أهداف التخفيف من تغير المناخ المنصوص عليها في اتفاقية باريس، حيث يندرج ضمن القائمة المشتركة لبنوك التنمية متعددة الأطراف تحت فئة (توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات مسببة للاحتباس الحراري ضئيلة على مدى دورة حياة المشروع لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد").

يتمشى المشروع مع أهداف التكيف المنصوص عليها في اتفاقية باريس، نظرًا لعدم وجود مخاطر مادية جوهرية مرتبطة بالمناخ، ولأنه لا يتعارض مع السياسات الوطنية الخاصة بالتكيف أو مع الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة النظام الأوسع على الصمود في مواجهة تحديات تغير المناخ.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنّف تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بنسبة 100% على أنه تمويل أخضر، لدعمه الأنشطة الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف من آثار تغير المناخ. تتم نسبة التمويل الأخضر وفقًا للمنهجية المعتمدة لتحديد نسبة التمويل الأخضر

في استثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وتحديدًا بموجب المعيار المتعلق بـ"توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات منخفضة جدًا من الغازات المسببة للاحتباس الحراري على مدى دورة حياة المشروع، لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد".

التعاون الفني وتمويل المنح

غير متوفر

بيانات الاتصال بالشركة

إسماعيل بناني

sbennani@alcazarenergy.com

https://alcazarenergy.com/

المكتب 702، الطابق السابع، بارك هايتس سكوير 1، دبي هيلز إستيت، دبي، الإمارات العربية المتحدة

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في [هذا الرابط](#).

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.
للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:

الهاتف: +44 20 7338 7168 البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com

للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة [صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية](#):

الهاتف: +44 20 7338 6794 البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد [السياسة البيئية والاجتماعية](#) ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئيًا". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة

الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في [السياسة البيئية والاجتماعية](#).

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة الناقية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دوراً رئيسياً في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضاً في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضاً عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في [سياسة الوصول إلى المعلومات](#) الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب [آلية المساءلة المستقلة للمشاريع](#) للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإلكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.